العدد (4124) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (30) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

المتضرّرون يقايضون: ضمان ترشّحنا مقابل التستُّر على 43 نائباً

تعديل برلماني سريع يضمن مشاركة حملة "الإعداديّة" في الانتخابات

جلسة مجلس النواب.. أرشيف

□ بغداد / محمد صباح

وافقت رئاسة مجلس النواب على طلب تقدم به مجموعة من نواب يحملون شهادات إعدادية بإجراء تعديل أول على قانون الانتخابات يلزم كل قائمة انتخابية بتخصيص ما نسبته ٢٠٪ من مرشحيها إلى حملة الشهادة الإعدادية.

وكلفت رئاسة البرلمان اللجنة القانونية في مجلس النواب بكتابة التعديل الجديد في أسرع وقت ممكن من أجل حسم القراءة الأولى والثانية له خلال الأسبوع الجاري،على أن يتم التصويت عليه في جلسة يوم السبت المقبل.

وهدد نواب من حملة الشهادة الإعدادية مجلس النواب بالتحقيق مع ١٣ نائباً حصلوا على شهادات عليا في الدورة البرلمانية الحالية من دون أي تفريغ دراسي، كاشفين أن هناك ٣٠ نائباً لديهم شهادة بكالوريوس لا يمتلكون شهادة إعدادية.

وفي حال لم يجر البرلمان التعديل الأول على قانون الانتخابات الذي اشترط حصول المرشح على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها سيبعد خمسة وزراء حاليين من خوض غمار الانتخابات البرلمانية في أيار المقبل.

ويقول مقرر مجلس النواب نيازي معمار أوغلو في تصريح لـ(المدى) إن "رئاسة مجلس النواب أحالت طلباً تقدم به مجموعة من النواب الذين يحملون الشهادة الإعدادية إلى اللجنة القانونية النيابية لتعديل الفقرة التي تلزم المرشح لمجلس النواب بحصوله على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها ضمن قانون الانتخابات".

وكان مجلس النواب قد صوت الأسبوع الماضي على قانون انتخابات مجلس النواب اشترط امتلاك المرشح حصوله على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها للترشح إلى الانتخابات البرلمانية.

ويضيف أوغلو الذي يحمل شهادة الإعدادية قائلا إن "اللجنة القانونية في مجلس النواب ستصدر التعديل الأول لقانون الانتخابات الذي سيلزم كل القوائم الانتخابية بتخصيص ما نسبته ٢٠٪ للمرشحين من حملة الشهادة الإعدادية".

ويتابع العضو التركماني أن "البرلمان سينهي القراءة الأولى والثانية للتعديل الجديد خلال اليومين المقبلين من أجل تقديمه للتصويت في جلسة السبت المقبل"، مشدداً على أن "النواب الذين يحملون شهادة إعدادية لا يزيد عددهم على ستين نائباً".

وهدد النائب التركماني في حال لم يعدل قانون الانتخابات بـ"فتح تحقيق مع كل النواب الذين حصلوا على شهادات دراسية بطرق غير قانونية"، مؤكداً أن "قسماً كبيراً من النواب حصلوا على شهادة البكالوريوس عن طريق التعليم الأهلي غير المعترف به".

ويكشف مقرر مجلس النواب أن "ثلاثة عشر نائبا حصلوا على شهادات عليا في الدورة البرلمانية الحالية من دون الحصول على تفريغ من رئاسة مجلس النواب، الأمر الذي يعتبر مخالفة صريحة للقانون"، لافتاً إلى أن "هناك ٣٠ نائباً لديهم شهادة البكالوريوس وهم لا يمتلكون شهادة الإعدادية".

ويبين أوغلو أنه "في حال نفذ قانون الانتخابات من دون تعديل سيمنع خمسة وزراء من الترشح في الانتخابات البرلمانية المقبلة".

وردت المحكمة الاتحادية الطعن الخاص بشهادة الإعدادية بالنسبة للمرشحين للانتخابات المقبلة وأبقت على شهادة البكالوريوس كشرط للترشّح للانتخابات البرلمانية التي ستجري في النصف الأول من شهر أيار المقبل.

كما أصدر مجلس شورى الدولة قراراً بناءً على استفسار تقدمت به وزارة التعليم العالي بخصوص شهادات النواب، أوضح فيه عدم أحقية أي نائب أو مسؤول في الدولة العراقية الحصول على شهادة دراسية ما لم يمنح تفرغا تاما من قبل مؤسسته وهذا ينطبق على جميع الموظفين".

بدوره، يرى المقرر الثاني لمجلس النواب عماد يوحنا أن "تصويت مجلس النواب على اعتماد شهادة البكالوريوس للمرشح في انتخابات مجلس النواب المقبلة إجراء صحيح كون ان هناك رؤساء لجان برلمانية يمتلكون شهادة إعدادية وأعضائها يحملون شهادة البكالوريوس او دراسات عليا".

وتداولت وسائل التواصل الاجتماعي قائمة تضم عدداً تجاوز الثمانين نائباً تحدثت عن أنهم يحملون شهادة الإعدادية ولا يحق لهم المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وسارع الكثير منهم إلى تكذيب هذه المعلومات.

وأصدر مجلس النواب تكذيباً بشأن هذه القوائم، داعياً وسائل الإعلام والتوصل الاجتماعي الى توخي الدقة وانتهاج المهنية بدل "الإساءة والتهريج".

وبيّن يوحنا في تصريح لـ(المدى) قائلا انه "في الدورة البرلمانية السابقة كان عدد النواب الذين يحملون الشهادة الإعدادية يصل إلى ٢٠٠ نائب، لكن في الدورة الحالية انخفض ليصل إلى ما يقارب السبعين نائبا"، مؤكدا أن "اعتماد شهادة البكالوريوس في قانون الانتخابات سيؤثر على سير التحالفات الانتخابية من خلال إبعاد العديد من المرشحين".

ألزم أعضاءه المتغيّبين بعقوبات ماليّة كبيرة

البرلمان يقرأ الموازنة ويدعو العبادي لحضور جلسة الأربعاء

بغداد / المدى

رغم اشتراط بعض الكتل النيابية على عدم عرضها في البرلمان قبل تعديل بعض فقراتها، نجح مجلس النواب، أمس، بقراءة مشروع قانون الموازنة المالية لعام ٢٠١٨ قراءة أولى.

جاء ذلك خلال الجلسة الاعتيادية التي عقدت برئاسة سليم الجبوري وبحضور ١٦٦ نائباً، بحسب بيان حصلت (المدى)، على نسخة منه.

وكانت أطراف برلمانية مختلفة،قد أشهرت "سلاح كسر النصاب" في الجلسات التي تتضمن عرض قانون الموازنة للمناقشة إذا ما رفضت الحكومة تضمين مطالبها.

وسارعت رئاسة مجلس النواب لتشكيل لجنة يشغلها أعضاء من لجان المالية، والقانونية، والاقتصاد والاستثمار، تتولى مهمة التفاوض مع الحكومة لحسم الخلافات على بنود موازنة ٢٠١٨، على أن تبدأ عملها مطلع الأسبوع الحالي.

وأشار عماد يوحنا، مقرر مجلس النواب، الثلاثاء الماضي في حديث لـ(المدى)، إلى أن "الحكومة ترفض الأخذ بالملاحظات والتعديلات التي تقدمت بها الكتل على التشريع واشترطت إتمام القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة مقابل التفاوض مع البرلمان".

وقالت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب في بيان أمس، إن الاخير "أكمل القراءة الاولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٨ من أجل إقرارها".

وسبق القراءة توجيه دعوة من رئيس البرلمان الى رئيس الوزراء حيدر العبادي، لاستضافته في جلسة يوم غد الاربعاء لمناقشة مشروع قانون الموازنة الاتحادية بناءً على طلب من الكتل النيابية.

في غضون ذلك، صوت مجلس النواب على قرار مقدم من اللجنة المالية يشير الى انتفاء الحاجة للإجراءات المتخذة سابقا من قبل مجلس النواب بشأن التعاملات المصرفية مع المؤسسات المالية في إقليم كردستان، كما وافق على قرار بمضاعفة غرامة غياب النواب الى مليون دينار.

وأضاف ان البرلمان "أتم القراءة الاولى لمقترح قانون ضم المتعاقدين من أبناء العراق (الصحوات) الى وزارتي الدفاع والداخلية، فيما انهى تقرير مناقشة مقترح قانون التعديل الاول لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣".

وبشأن ما تناولته بعض وسائل الإعلام حول الامتيازات الممنوحة لأعضاء اتحاد البرلمانيين، نفى الجبوري صحة تلك الاخبار، مؤكداً أن "قانون اتحاد البرلمانيين لا يتضمن امتيازات مادية أو معنوية لأعضائه".

وفي السياق ذاته، أنجز المجلس القراءة الاولى لمقترح قانون معهد الإدارة الرياضية المقدم من لجنتي الشباب والرياضة والقانونية الذي جاء لتطوير الإدارات الرياضية والملاكات المؤهلة للعمل في مجال الإدارة الرياضية.

كتل كرديّة تهدِّد بالمقاطعة: عرض الموازنة مؤامرة وضرب للتوافقات

بغداد / المدى

وصفت كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، تضمين مشروع الموازنة المالية لعام ٢٠١٨، في جدول أعمال مجلس النواب بـ"المؤامرة".

بدورها عدت كتلة التغيير النيابية ما حصل "خرقاً للتوافقات السياسية والنظام الداخلي".

ولم يتضمن مجلس النواب فقرة الموازنة في جدول أعماله. وبعد انعقاد الجلسة صوّت على قرار بإدراج مشروع القانون في جدول الاعمال، ما أثار حفيظة الكتل الكردية.

وقال شاخوان عبد الله، نائب رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، في بيان، حصلت (المدى)، على نسخة منه، "إننا كسرنا النصاب ولم يتم التصويت على الموازنة"، معلقاً على أسباب ذلك بأنها "مؤامرة".

ويتعارض هذا البيان مع ما نقلته الدائرة الإعلامية لمجلس النواب التي أكدت قراءة التشريع قراءة أولى.

وأضاف شاخوان، "كنا على دراية بأنه هناك مؤامرة، وهذا ليس بشيء جديد من قبل رئاسة البرلمان".

بدوره، اتهم نائب رئيس كتلة التغيير النيابية أمين بكر، رئاسة مجلس النواب، بـ"ضرب التوافقات السياسية"، عبر عرض مشروع الموازنة الاتحادية الى القراءة الاولى، مؤكداً أن ماحصل "محاولات إرضاء لأطراف معينة على حساب أخرى".

وقال بكر، خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان عقب انتهاء الجلسة، إن "قيام رئيس مجلس النواب سليم الجبوري بإدراج الموازنة الاتحادية ضمن جدول أعمال جلسة يمثل خرقاً واضحاً للنظام الداخلي وتجاوزاً على جميع الاتفاقات السابقة التي حصلت في وقت سابق".

وبيّن النائب الكردي أننا "سبق أن أعلنا رغبتنا بحضور رئيس الوزراء ومناقشته باجتماع يعقد في القاعة الدستورية حول النقاط الخلافية بالموازنة وملاحظاتنا حولها".

وأوضح بكر، ان "الجبوري قام بطريقة غريبة بإدراج الموازنة في جدول الاعمال من خلال تصويت من دون نصاب قانوني رغم علمه اليقين بأننا كممثلين للمكون الكردي ومعنا ممثلو المكون السني لدينا تحفظات ومطالب تقدمنا بها لإنصاف جماهيرنا".

وقال بكر "من هذا المنطلق فإننا نعتبر ماحصل بجلسة اليوم هو ضرب لكل التوافقات والتفاف غير مقبول على المنطق والتفاهمات السابقة وسيجعل جسور الثقة تضعف بين ممثلي القوى المعترضة على صيغة الموازنة وبين رئاسة البرلمان".

واستدرك النائب الكردي، بالقول، إن "هذه الخطوة مثلت خرقا واضحا للمادة ٣٧ من الفصل السابع للنظام الداخلي لمجلس النواب التي نصت بكل وضوح على أن هيئة الرئاسة تعدّ جدول الأعمال بالتنسيق مع رؤساء اللجان المختصة وتقوم بتوزيعه أو تبليغه للأعضاء قبل انعقاد الجلسة الاولى الأسبوعية بيومين على الاقل، كما أشارت الفقرة الثانية من نفس المادة على انه لايجوز عرض أي موضوع لم يدرج في جدول الاعمال ومناقشته إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وهو الامر الذي لم يحصل بعد انسحاب القوى الكردستانية وممثلي المكون السني".

وتابع نائب رئيس كتلة التغيير، ان "رئيس البرلمان حاول بموقفه إرضاء أطراف معينة على حسابنا وهو أمر غير مقبول وتصرف لم نكن نتمناه من رئيس أعلى سلطة تشريعية"، مشدداً على "أننا سنبقى ملتزمين بموقفنا وسنرفض الموازنة بصيغتها الحالية ولن نصوت عليها أو نحضر أي جلسات يتم إدراجها فيها ما لم يتم تضمين مطالبنا خاصة المتعلقة بنسبة الإقليم ومحافظة حلبجة ورواتب موظفي الإقليم وقوات البيشمركة".

إلى ذلك، قال النائب هوشيار عبدالله عن كتلة التغيير، إن الموازنة مررت الى القراءة الاولى من دون اكتمال النصاب القانوني، مبيناً ان التصويت عليها "غير قانوني وغير شرعي".

وأشار عبدالله، في بيان، الى أن "النصاب كان متحققاً في بداية الجلسة بواقع ١٦٦ نائباً، لكن بعدها انسحبت مجموعة كبيرة من النواب من القاعة قبيل مناقشة الموازنة".

ويتهم عبدالله رئيس مجلس النواب بـ"الإصرار العجيب وغير المبرر على عرض الموازنة الى القراءة الاولى رغم ماجرى".

وأوضح النائب هوشيار عبدالله، أنه "في حال بقاء رئيس المجلس على هذا النهج لن يكون هناك تصويت على الموازنة ولا على أي قانون آخر،لا سيما وأنه في الآونة الأخيرة بات يدير جلسات البرلمان بطريقة تفسر على أنها دعاية انتخابية لا تخلو من مزايدات سياسية، ويقوم بتمشية الأمور كيفما يشاء من دون أن يضع أي اعتبار للنظام الداخلي".

يوم سياسي

تأخُّر مصادقة معصوم على تعديلات العفو غير مبرَّر

عمّار طعمة

أبدى رئيس كتلة الفضيلة النيابية عمار طعمة، استغرابه من تأخير مصادقة رئاسة الجمهورية على بيان تعديل قانون العفو العام المعدل، واصفاً ذلك بـ"غير المبرر".

وقال طعمة "إننا نكرر مطالبة رئاسة الجمهورية الإسراع بالمصادقة على بيان التصحيح المذكور وإرساله الى النشر لغرض إلغاء تلك المادة المضافة للقانون من دون تصويت البرلمان عليها لتمنع وتحرم عناوين إرهابية وإجرامية عديدة من الانتفاع من هذا الخطأ الجسيم".

وأضاف طعمة، ان "التأخير بالمصادقة على بيان تصحيح قانون العفو العام المعدل يؤدي الى استفادة أفراد إجرامية وعناصر إرهابية ارتكبت جرائم من قبيل محاربة القوات المسلحة أو تخريب مؤسسات الدولة أو المشاركة بالجرائم الإرهابية بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة".

مفوضيّة الانتخابات تدخل ردهة "الإحراج"

كريم التميمي

دعا كريم التميمي، الناطق الرسمي باسم مفوضية الانتخابات، رئيس الوزراء حيدر العبادي، للتدخل في مخاطبة وزارة المالية لغرض إطلاق التخصيصات المالية الخاصة بإجراء الانتخابات المزمع إجراؤها في أيار المقبل.

وقال التميمي، إن "موازنة الانتخابات وفق قانون الانتخابات يفترض ان تصل الى المفوضية خلال ١٥ يوماً من تاريخ إقرار القانون".

واضاف التميمي ان "المفوضية وعلى الرغم من المفاتحات واللقاءات الرسمية مع مجلس النواب والحكومة إلا أن الاموال التي تم تخصيصها لم تصل الى المفوضية حتى الآن"، لافتاً الى أن "هذا الامر سيشكل عائقا كبيرا ويؤثر على الجدول العملياتي ويسبب حرجاً لموعد الانتخابات".

وزير الداخليّة سيكون على قائمة المستجوَبين

محمد اللكاش

أكد عضو مجلس النواب محمد اللكاش، سعيه لاستجواب وزير الداخلية قاسم الأعرجي، فيما أشار الى أن الدعوة القضائية الاخيرة ضده لن "تثنيه" عن أداء دوره الرقابي.

وقال اللكاش، إن "دعوى النشر المزعومة والباطلة التي أقامها وزير الداخلية قاسم الأعرجي ضدنا، لم ولن تثنينا عن أداء دورنا الرقابي على المؤسسات الحكومة ومنها وزارة الداخلية".

وأضاف اللكاش، إن "الادعاءات التي أطلقها أحد أتباع الوزير من على شاشات الفضائيات كلها تدليس وكذب على عامة الناس وتذكرنا بالإعلام الصدامي اللا مهني".

وأكد اللكاش، "سنقوم باستجواب وزير الداخلية تحت قبة مجلس النواب حتى لو بقي يوم واحد في عمر هذا المجلس".

القوانين المصيريّة وراء الإخلال بنصاب البرلمان

محمد الصيهود

قال القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب محمد الصيهود، ان بعض الكتل السياسية في مجلس النواب تتقصد الإخلال بنصاب جلسات البرلمان لمنع التصويت على القوانين المصيرية والمهمة.

وأضاف الصيهود، إن "هناك بعض القوى السياسية، تخل بنصاب جلسات البرلمان كلما تعلق الامر بالتصويت على قوانين مصيرية تهم الشعب وهو ما حدث في جلسة الاحد المقررة للتصويت على قانون الانتخابات المحلية".

وتابع الصيهود، ان "هذه القوى والكتل السياسية لا تتبنى موقفا معينا عندما تخل بالنصاب وتوقف التصويت على القوانين المهمة، وفضلا عن ذلك تلصق هذا الإخلال بنواب متحالفين معها من أجل ألا تكون هي بوجه المدفع".

حكومة العبادي مطالبة بتحرُّك فوري لإخراج القوّات التركيّة

زينب الخزرجي

طالبت النائبة عن ائتلاف دولة القانون زينب الخزرجي، الحكومة الاتحادية بالتحرك سريعاً لإخراج القوات التركية من الاراضي العراقية.

وقالت الخزرجي، إن "الرئيس التركي أردوغان يحاول تحقيق حلمه العثماني والتمدد الى أكبر جزء من الاراضي العراقية وضمها إلى تركيا خصوصا محافظة نينوى التي يعتبرها أردوغان حديقة خلفيّة لهم"!

وشدد الخزرجي، على الحكومة العراقية "استخدام جميع الطرق القانونية والتحرك دولياً ضد تركيا لإخراجهم من الاراضي العراقية ومنعهم من إجراء أي عملية عسكرية داخل الاراضي العراقية بحجة ملاحقة المجاميع الإرهابية على اعتبار أن بلدنا تم تحريره ولسنا بحاجة لمن يقاتل نيابة عنا".